الاقتصاد غير الرسمي واستيراتيجيات دمجه مع الاقتصاد الرسمي في ظل متطلبات التنمية المستدامة

" دراسة تطبيقية مقارنه "

رحاب عبد الرحمن السيد[١]– صفوت عبد السلام عوض الله[٢]–
عاطف عبد الحميد حسن[٢]– نها محى عبد السلام[٣]
١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس ٣) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف الدراسة الى توضيح اهمية الاقتصاد غير الرسمي في دعم وتنمية الاقتصاد الرسمي وبالتالي الدفع بعجلة الخطط التنموية المستدامة والاقتصادية على حد السواء، حيث تشير بعض التقديرات الى ان حجم القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠–٧٠% من إجمالي الناتج القومي للدول،مما يعنى ان نسبة كبيرة من الانشطة الاقتصادية يتم تشغلها بشكل اقل كفاءة وفاعلية من المعايير المطلوبة وكذلك كيفية دمجه مع الاقتصاد الرسمي وايضا ابراز الجوانب الايجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي ودوره في خطط التنمية المستدامة واستقراء للجانب الديني والتشريعي في مشروعية ارباح واعمال الاقتصاد غير الرسمي واعتقد الكلاسيك ان النظام الرأسمالي يستطيع تحقيق التشغيل الكامل للعمالة بنسبة ١٠٠% وان حدوث إي خلل في النظام الاقتصادي بسبب الحروب او المظاهرات يتم تعديله تلقائياً في حالة التوظيف الكامل، تعانى العديد من دول العالم من ظاهرة تهدد اقتصادياتها تتمثل فى الاقتصاد غير الرسمى ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها حيث يبلغ حوالى ٤٠% من إجمالي الناتج المحلى وذلك لتسارع معدلات النمو الخاصة به وتكمن المشكلة في ان البيانات والمعلومات التى تعكس وضع الاقتصاد المصرى غير دقيقة نظرا لفقدانها جانب كبير من اقتصادها المؤثر وهو الاقتصاد غير الرسمي لأنه غير مسجل ضريبيا ولا يوجد تحت مظلة تشريعات وقوانين الدولة وبالتالي البيانات والاحصائيات للدولة غير دقيقة، اعتمد الباحثون على منهجين متكاملين فى اعداد الدراسة على المنهج الاستقرائي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الوصفي والمنهج الاستنباطي حيث انه من الضروري الربط بين الاطار الفكرى للبحث والواقع العملى الذى يبين امكانية تطبيقه فى إطار الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الرسمي، التنمية المستدامة، الاستراتيجيات.

مقدمة الدراسة

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من اهم المحاور الحديثة التي اثارت اهتماما كثيرا في دراسات الباحثين الاقتصادين وتعتبر هذه الظاهرة باختلاف اسمائها (الاقتصاد الموازي – الاقتصاد الخفي – اقتصاد الظل – الاقتصاد غير المنظم – الاقتصاد الاسود.....) يتكون اقتصاد أي دولة من مجموع الاقتصاديين (الاقتصاد الغير رسمي – الاقتصاد الرسمي) حيث تعانى جمهورية مصر العربية من ظاهرة تهدد اقتصادها تتمثل في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لما يشكل نسبة لا يستهان بها من حجم الناتج الرسمي وايضا السلبيات دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي وابراز الايجابيات الخاصة بالقطاع غير الرسمي على الإجمالي حيث قدر معدل الاقتصاد غير الرسمي في مصر لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٢,٦ تريليون بما يعادل ٤٠ % من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ ٦,٤ تريليون أي نحو ٥٠% من قوة العمل البالغة ٢٩,٣ مليون فرد، كما ان اكثر من ٢ مليار من البالغين أي نحو ٦٠% من قوة العمل في العالم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي ان لم يكن كل الوقت فعلى الاقل بعض الوقت خاصة في ظل جائحة كورونا(منظمة العمل الدولية ٢٠٢٠) كما اثبتت الدراسات التي اجريت على ١٥٨ دولة من دول اعضاء صندوق النقد الدولي خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٩١) ان متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول نحو ٣٢,٥ % من الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الرسمي (صندوق النقد الدولي ٢٠١٥) الازمة الحالية (جائحة كورونا) على الاقتصاد غير الرسمي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يعمل بالاقتصاد غير الرسمي حوالى ٥٠% من العمالة غير الزراعية فيمصر، ٦٣% من أجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة ويساهمون بما يوازى ٣٠-٤٠% من أجمالي الناتج المحلى (Elshamy,2015) ومقارنتاً بالدول المجاورة (تركيا – الاردن – تونس) فهي نسبة مرتفعة كذلك الدول المتقدمة كبريطانيا والسويد حيث سجلت النسبة في هذه الدول حوالى ٥٩-٤٤-١٣,٦-٨,٢% من أجمالي قوة العمل.

كما ان الدراسة اهتمت ايضا بوضع المرأة فى العمل غير الرسمي فهي قديما كان عالمها المنزل بالنسبة للحضر، اما فى الريف كانت تعمل فى الزراعة وتربية الحيوانات بجوار العمل المنزلى،لكن الوضع اختلف بعد قلت حجم الرقعة الزراعية ومحدودية الاراضى الزراعية مما يعنى ان الزراعة لم تعد تكفى لسد احتياجات الأسرة وبالتالي لجأ الشباب الى الهجرة الداخلية (الى المدينة) للبحث عن فرص عمل اكثر ربحا وبالتالى لم يعد العمل قاصراً على الذكور فقط بل شمل النساء ايضا مما يعنى مشاركتها الفعالة في الحياه الاقتصادية وغالبا تلجا النساء الى قبول الوظائف المنخفضة الاجر لإعانة الاسرة والزوج.

مشكلة الدراسة

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة تهدد اقتصادياتها تتمثل فى الاقتصاد غير الرسمى ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها حيث يبلغ حوالي ٤٠% من إجمالي الناتج المحلى وذلك لتسارع معدلات النمو الخاصة به وتكمن المشكلة في ان البيانات والمعلومات التى تعكس وضع الاقتصاد المصرى غير دقيقة نظرا لفقدانها جانب كبير من اقتصادها المؤثر وهو الاقتصاد غير الرسمي لأنه غير مسجل ضريبيا ولا يوجد تحت مظلة تشريعات وقوانين الدولة وبالتالي البيانات والاحصائيات للدولة غير دقيقة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وبناءا على الطرح السابق كان لابد من الوقوف على حجم نشاط الاقتصاد الفعلى فى مصر والتعرف على اسباب انتشاره وسلبياته وايجابياته وموقف الاسلام من هذا النوع من الاقتصاد ومدى تصدية لخطط الدولة التنموية وامكانية دمجه مع الاقتصاد الرسمى للمساعدة فى احداث تنمية مستدامة شاملة.

وتسلط الضوء على الوضع الحالي والمستقبلي للاقتصاد غير الرسمي ومعرفة رأى الفقه الإسلامي في هذا النوع من النشاط الاقتصادي وايضا الوقوف على مستجدات القوانين والتشريعات المنظمة لهذا النشاط كذلك الربط بين الاقتصاد غير الرسمى وعلاقته بالبطالة بينما تناولت هذه الدراسة الاقتصاد غير الرسمى وحجمه بالتركيز على مصر، وطرق دمج النشط غير الرسمى بالنشاط الرسمى بمساعدة حزمة القوانين والتشريعات التى تسهل الضم للقطاع الرسمى .

ومن خلال اطلاع الباحثون على الدراسات السابقة: لاحظ ان دراسة (هدير الامير، ٢٠١٩) استهدفت الدراسة تعريف حجم الاقتصاد غير الرسمى وعلاقته بالاقتصاد الرسمى واليه التعايش.

اما دراسة (كمال منصوري، ٢٠١٦) اهتمت الدراسة بإبراز البعد النظري للاقتصاد غير الرسمى من خلال التطرق للمدارس الفكرية المختلفة.

اما دراسة (عمامرة،٢٠٢١) فقد اهتمت بتحليل احصائيات الاقتصاد وامكانية دمجه مع الاقتصاد الرسمى.

ومن ثم تم استخلاص الأسئلة كالتالي:

١. ما الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والاستفادة منه فى السياسات الاقتصادية للدولة؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢. ما هي التشريعات والقوانين المصرية لتقنين ودمج القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؟
٣. هل يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بشكل مباشر على مصادر الدخل القومي وتحقيق التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

هدف الدراسة

لتحقيق أهداف المجتمع التنموية تستدعى الحاجة إلى الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة لكافة موارد المجتمع المادية والمالية والبشرية المتاحة بما يضمن تحسين نوعية حياة الأفراد والقيام بالتخطيط للتنمية الذى شهد عدة مراحل، حتى وصل إلى مفهوم التخطيط للتنمية المستدامة الذى يعد تخطيطاً استراتيجي تشاركيا، بمشاركة كل الأطراف ذات المصلحة لبناء استراتيجية مشتركة وقابلة للتنفيذ.

وذلك من خلال تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والاستفادة منه فى السياسات الاقتصادية للدولة.

وتحديد الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والاستفادة منه فى السياسات الاقتصادية للدولة.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تناولت الدراسة حجم نشاط الاقتصاد غير الرسمى ومدى مساهمته فى الدخل الإجمالي المحلى فى الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٠) حيث تميزت هذه الفترة بانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى نظرا للحالة الامنية التى شهدتها هذه الفترة من ثورات متتالية واعتصامات والانشغال الأمني لاستقرار البلاد وغياب العمالة الموسمية فى المصانع

الحدود المكانية: اقتصر مجال تطبيق هذه الدراسة على جمهورية مصر الغربية وتأثير النشاط غير الرسمى على السياسات الاقتصادية للدولة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

منهجية الدراسة

اعتمد الباحثون على منهجين متكاملين في اعداد الدراسة:

المنهج الاستقرائي الوصفي: هو المنهج الذي يستخدم من أجل إصدار الأحكام وصنع النظريات العلمية المختلفة، عن طريق جمع المعلومات واستخدام المعطيات من وسائل جمع البيانات، حيث الانتقال من النظرة الجزئية للبيانات المتعددة والمتفرقة، إلى النظرة الكلية الشاملة التي تتحكم في مسارات تلك البيانات، في إطار الدراسة ستقوم الباحثة بإجراء دراسة وصفية لاختيار مدى انتشار الاقتصاد غير الرسمي واثاره على خطط التنمية المستدامة

الدراسة النظرية: التى تعتمد على المنهج الاستقرائي في التعريف على حجم نشاط قطاع الاقتصاد غير الرسمي وأثره على إجمالي الدخل المحلى ومحاولة التعريف على الاطروحات اللازمة لدعم الاقتصاد الرسمى وتتمثل فى دراسة تحليلية تتم من خلال دراسة وتحليل الاقتصاد الرسمى والاقتصاد غير الرسمى وعلاقته بالتنمية المستدامة عن طريق الاستقراء للدراسات السابقة والابحاث والكتب والدوريات العربية والاجنبية التي ترتبط بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية:

- **دراسة (جيهان سيد محمد، ٢٠٢١)** انتهت الدراسة الى توضيح مفهوم الاقتصاد غير الرسمى على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل مختلف للأثار السلبية والايجابية على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **دراسة (عمامرة، ٢٠٢١)** اهتمت الدراسة الى محاولة تحليل امكانية دمج الاقتصاد الخفى ضمن الاقتصاد الرسمى فى الجزائر وذلك من خلال محاولة تقدير قيمة الاقتصاد الخفى دوليا ووطنيا خاصة فى ظل الاقتصاد والتحرر المالى وتبنى اصلاحات شاملة.
- **دراسة (كمال المنصوري، ٢٠١٩)** خلصت الدراسة الى ابراز البعد النظرى للاقتصاد غير الرسمى من خلال التطرق لمختلف المدراس الفكرية والنظريات التي شكلت الاطار المفاهيمى لظاهرة الاقتصاد غير الرسمى وتقدير حجمه واستعراض اهم مؤشراته وقياساته وكذلك رصد حركة نمو وتراكمه وتحليل علاقته بالاقتصاد الرسمى.
- **دراسة (هدى الامير،٢٠١٩)** اهتمت الدراسة الى تعريف وحجم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد الرسمى والية التعايش بينهما ودور الممارسات والافكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد الغير رسمى والرسمى والبحث فى الاتجاهات الحديثة فى التخطيط التى ظهرت كردة فعل للإخفاقات والانتكاسات التي عانى منها التخطيط الغير دقيق، ايضا توصلت الى ماهية العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمى والعمران والحاجة الى تحسين الفجوة بين المنظور التخطيطي والمنزو المنبثق من الواقع وذلك بالاعتراف بالأنشطة غير الرسمية ودمجها فى عملية التخطيط والتطوير والتنمية لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الانجليزية

- **دراسة (SiliveAsna Prestianawati,2021)** اهتمت هذه الدراسة حول تقديم رؤية جديدة حول نظام التمويل المستخدم فى الاقتصاديات الناشئة (الصغيرة ومتناهية الصغر) وكيفية ارتباطها بأهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة، وتركز على ان خيارات التمويل غير الرسمية للقطاع غير الرسمى تقود المقترض الى ضخ الديون مثال: مصائد الاسماك الصغيرة فى اندونيسيا

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **دراسة (Rachel Moussie,2020)** اهتمت بدراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية للعمالة غير الرسمية فى جنوب وشمال انجلترا وكيفية نموها بشكل سريع وخصائص العمالة من انخفاض اجر– عدم وجود مظلة صحية – التعليم – الثقافة – وعدم وجود حماية اجتماعية وعدم التمتع بحقوق الإنسان بشكل عام.
- **دراسة (Jeremy Morris,2019)** تناولت هذه الدراسة عن كثرة مفاهيم الاقتصاد غير الرسمى التى تفسر الطابع غير الرسمى التى تفسره كظاهرة متميزة ذات محدودة بوضوح، حيث ترتبط الممارسات غير الرسمية والممارسات الاقتصادية غير الرسمية ارتباطاً وثيقاً بإشكال اخرى من التنظيم غير الرسمي لأنشطته والغاء الضوابط التنظيمية او غموض ممارسات الدولة ووضع القواعد البيروقراطية.
- **دراسة (Peter Oluchukwu,2016)** قامت بدراسة كيفية إدارة مشكلة النفايات الصلبة فى نيجيريا واشتراك الاقتصاد غير الرسمي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على الرغم من محاولات الدولة الرسمية لعدم اللجوء للأنشطة غير الرسمية الا انها محاولات باءت بالفشل وتم تعزيز دور الاقتصاد غير الرسمي في حل مشكلة النفايات الصلبة بالدولة واعادة تدويرها والتخلص منها واصبحت مَعلماً هاماً في الاصلاحات المؤسسية للإدارة البيئية في نيجيريا باشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والعمال غير الرسمين.
- **دراسة (Abdoulie Salah ,2015)** تستهدف هذه الدراسة عرض وتقيم الاقتصاد غر الرسمى فى افريقيا وانه يعتبر ضمن خطط وأطر التنمية الاقتصادية وان الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا علامة على التخلف والتقليدية وقد نما باستمرار على الرغم من زعزعة الاستقرار الاقتصادى فى افريقيا من خلال اعتماد التدخلات الاقتصادية الليبرالية الجديدة كما انه لا يمكن تهميش الاقتصاد غير الرسمي في بناء التنمية الاقتصادية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **دراسة (Arash Tamale Maneesh and other,2014)**هدفت الدراسة الى توضيح دور الحكومة وسيادة القانون حيث ان تراخى هذا الدور يسهم في زيادة الاقتصاد غير الرسمي وهو ما حدث في بعض البلاد الاسيوية.

الإطار النظري للدراسة

تناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم اهمها (الاقتصاد غير الرسمي – الاقتصاد الرسمي – التنمية المستدامة – الاستراتيجيات)

- **مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:** لا يوجد تعريف محدد ودقيق للاقتصاد غير الرسمى ولكن عرفة البعض على انه اقتصاد غير خاض للرقابة الحكومية تحت اى صورة سواء (مدخلات – مخرجات) ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولا يقتصر على الانشطة المشروعة فحسب انما يندرج ايضا تحت الانشطة غير المشروعة (غسيل الاموال – تجارة المخدرات – تجارة الرقيق الابيض – الرشوة –.....) (جيهان سيد محمد:٢٠٢١،٦٤٣)
- **مفهوم الاقتصاد الرسمى:** هو اى نشاط اقتصادى مسجل بالسجلات الضريبية الخاصة بالدولة وخضوع كافة أنشطته المنشأة لرقابة الدولة.
- **مفهوم التنمية المستدامة:** يقصد بالتنمية المستدامة تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون المساس بحق الاجيال المستقبلية فى المواد بل وتوفير الموارد لهم بما يشبع احتياجاتهم فى المستقبل وتشمل البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى و البعد البيئى (حسين اباظة : ٢٠١٩،٧٠)
- **الاستراتيجيات:** تنشق كلمة استراتيجية من الكلمة اليونانية (stratcgos) وتعنى الجيش والمقطع الثاني هو (ago) ويعنى القيادة او الحركة كما تعتبر الاستراتيجية خارطة طريق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

للمؤسسات تحدد رؤيتها ومهمتها واهدافها وبالتالي هي تزيد من نقاط قوة المنشأة وتقلل من نقاط الضعف.

الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي:

اولاً: مرحلة التأسيس

ثانياً: مرحلة التشغيل

ثالثاً: مرحلة الخروج

اولاً مرحلة التأسيس: تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من ارتفاع تكاليف الإنشاء والتأسيس والتى يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، فقد تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين ١٥% إلى ٩٠% تقريباً من إجمالي المدفوعات، وفى سته أنشطة فقط، كان حجم هذه المدفوعات أقل من ٥٠ % من إجمالي المدفوعات، ويشيع على المستوى المحلى دفع المصروفات غير القانونية (الرشوة) في مقابل إصدار التراخيص، ويتعين على صاحب المشروع الجديد كى يزاول نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه، ويقوم بالتسجيل والتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب علاوة على فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعياً أو فتح سجل تجارى إذا كان المشروع تجارياً.

ثانياً: مرحلة التشغيل: يتخيل البعض انه بانتهاء مرحلة التأسيس تنتهى أو تقل حلقات التعامل مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها المعقدة، وعلاوة على ما يستهلك من وقت وجهد لإنهاء تلك الإجراءات.

انما الحقيقة بخلاف ذلك فأن التعاملات تزداد تعقيداً، حيث تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية فإذا كان صاحب المنشأة يتعامل مع ما يزيد عن ٢٥ جهة حكومية للانتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول على الموافقات والتصاريح، علاوة على إمكانية ذهاب الشخص إلى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والاوراق والمستندات المطلوبة، يتعامل صاحب العمل فى مرحلة التشغيل مع أكثر من ذلك بكثير، وإذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية يتعين عليه الخوض فى إجراءات أخرى كى يحل ما يواجه من مشكلات، في حالة تحليل المشكلات يتم التوجه بشكوى إلى الهيئة العامة للتصنيع – غرفة عمليات الصناعة، ويتقدم بشكوى موضح بها تفصيلاً نوع المشكلة المطلوب حلها وذلك سواء من المنشأة الصناعية مباشرة أو إتحاد الصناعات المصرية وغرفة أو جمعيات المستثمرين أو متضرر أخر، ثم يتم تصنيف المشكلة إلى مشكلات مالية سواء جمارك – ضرائب –تأمينات –مؤسسات مالية–.....او مشكلة في البنية التحتية الاساسية سواء أراضي– غاز – كهرباء – مياه–.....او قانونية أو إجرائية وفنية من تراخيص –خامات –تسويق، ثم يعقد اجتماع مشترك مع صاحب المشكلة وممثلى الجهات الحكومية المعنية والجهات الاخرى ذات العلاقة للتوصل للحلول المناسبة لجميع الاطراف وأخيراً يتم التواصل مع صاحب المشكلة ووضع الحل المناسب.

ومن جهة الضرائب على سبيل المثال إذا واجه صاحب العمل تقدير جزافي في الضرائب من حقة التظلم فى خلال ثلاثون يوماً من تاريخ استلامة للإقرار الضريبي في مرحلة التظلم، وفى حالة رفض التظلم يتقدم بشكوى للمصلحة فى غضون ستون يوماً من تاريخ رفض التظلم أو عدم البت فيه، ويقوم صاحب العمل بالتقدم للجنة التظلمات للبت فى المشكلةً لدراسة المشكلة ثم يصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ويكون قرارها مسببا بمحضر وتوضيح من يتحمل نفقات اللجنة، كما يمكن الطعن فى حكم اللجنة امام المحكمة الابتدائية خلال ٣٠ يوما من تاريخ إخطار اللجنة.

ثالثاً: مرحلة الخروج: لا يستطيع صاحب العمل غلق المنشأة وفقط وانما لابد من اتخاذ الاجراءات للغلق اولها تقديم إقرار نهاية النشاط (في حالة التوقف نهائي او التنازل او

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المغادرة) إلى مصلحة الضرائب حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف خلال ٦٠ يوماً من تاريخ التوقف، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتزم به قانوناً. وايضاً للتأمينات الاجتماعية، يجب على صاحب العمل إنهاء التأمين على نفسه عن طريق التقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب الانتهاء والمستندات صاحب العمل او من يوكله رسميا في ذلك، ويكون بحوزته طلب إنهاء مده الاشتراك مؤمن عليه، وصور المستندات الدالة على خروج صاحب العمل من الشركة أو الانتهاء من النشاط، ثم يقوم المكتب بقبول الطلب ومطابقة المستندات ثم التحري عن جدية الخروج ثم يسجل طلب الإنهاء على الحاسب الألى.

بالإضافة إلى التقدم لإنهاء التامين على العاملين بالمنشأة، وتقديم الطلبات إلى التأمينات والتأكد من المستندات، ثم يقوم المكتب بالتأكد من إنهاء النشاط ثم إجراء تفتيش ميداني للتأكد من إنهاء النشاط، واخيراً تسجيله وإدراجه في الحاسب الألى.

ونلاحظ من العرض السابق كم الاجراءات والتعقيدات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، في جميع المراحل بداية من الإنشاء وصولاً إلى الانتهاء ووقف النشاط، مما يشكل عبء كبير على المنشآت الصغيرة.

وباعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست كياناً مستقلاً بحد ذاته وإنما هو جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة، لذلك فأنه على الرغم من وجود منافسة بين المشروعات سواء رسمية أو غير رسمية، إلا إنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل فى تحركات الأيدي العاملة والتنقلات بين القطاعين والضغط على القطاع الرسمي فى الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة، كما قد يستفيد القطاع الرسمي من بعض منتجات القطاع غير الرسمي كمدخلات، كأن يعتمد بعض المشتغلين في القطاع الأول على القطاع الثاني في الحصول على سلع وخدمات رخيصة بالمقارنة بالحصول عليها من القطاع الاول.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وعليه يجب التأكد على أنه عندما تقرر الدولة تعقب الانشطة غير الرسمية لتوفيق الاوضاع القانونية واستكمال باقي الإجراءات من تسجيل وخلافة، فأنه يتوقع الا تستطيع هذه المنشآت الصمود أمام هذه السياسة، وستحاول الاختفاء أو التوقف عن العمل وبالتالي تفقد الدولة قدر كبير من أنشطتها الاقتصادية.

لهذا تتطلب مواجهه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة العشوائية غير الرسمية ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعي وقانونيي دون مطاردة قضائية، فهذا القطاع لا يمكن إغفاله خاصة أن إدماجة سيساهم في دعم النشاط الصناعي الرسمي في مصر، وزيادة الصادرات المصرية، كما سيساعد على رفع معدلات النمو وتحقيق توزيع جيد للدخل وتحقيق زيادة فى الانتاج المحلى الإجمالي في حدود ١,٣%، كما يساعد على الدقة فى التخطيط للسياسات المالية نظراُ لان ضم القطاع غير الرسمي يظهر في البيانات والاحصائيات التي يجريها الجهاز المركزي، والقضاء على ظاهرة عدم دقة البيانات.

التشريعات والقوانين المصرية لتقنين ودمج القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي: أقر مجلس النواب في الشهور الأخيرة ثلاثة مشروعات قوانين هامة تدعم وتشجع الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمار، وسيكون لها دورا هاما ومؤثرا في دمج الاقتصاد الموازي "غير الرسمي" في الاقتصاد الرسمي للدولة، وبالتالي تعظيم الموارد المالية للدولة، والقضاء علي فوضي مزاولة بعض المهن والأنشطة بدون تراخيص وعدم سداد رسوم وضرائب مثل الأنشطة المقننة والمرخصة.

وتتمثل هذه التشريعات في قانون المحال العامة الذي أقره مجلس النواب وصدق عليه رئيس الجمهورية في شهر سبتمبر الماضي وأصدرت الحكومة لائحته التنفيذية منذ شهرين،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ليصبح نافذا علي أرض الواقع، وقانون تنظيم أماكن وساحات انتظار المركبات، وقانون تشجيع وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ويأتي ذلك في إطار حرص الدولة علي مواجهة الفوضى والعشوائية ودمج الاقتصاد غير الرسمي، بتيسير إجراءات التراخيص للأنشطة غير الرسمية وتقنينها مقابل عملها بشكل رسمي تحت مظلة اقتصاد الدولة الرسمي، خاصة أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة كبيرة تتجاوز ٥٠% من الاقتصاد، مما يهدر موارد مالية كبيرة علي الخزانة العامة للدولة.

ويستهدف قانون المحال العامة حل مشكلات تراخيص المحال بأنواعها المختلفة، ويقوم على فلسفة تيسير وتبسيط الإجراءات، كما يفض التشابكات بين الجهات المختلفة بشأن التراخيص والاختصاصات، من خلال توحيد جهة إصدار التراخيص، ويعرف القانون "المحل العام"، بأنه كل منشأة تستخدم لمباشرة أي عمل من الأعمال التجارية أو الحرفية أو لتقديم الخدمات أو التسلية أو الترفيه أو الاحتفالات للمواطنين بجميع الوسائل بقصد تحقيق ربح، وسواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو الخيام أو أي مادة بناء أخرى، أو كانت في أرض فضاء أو في العائمات أو في أي وسيلة من وسائل النقل النهري أو البحري، وذلك عدا المنشآت السياحية والفندقية والصناعية.

وفقا للقانون الجديد، تلتزم المحال العامة التي تمارس نشاطها بدون ترخيص بتقديم طلب استصدار ترخيص أو إخطار، بحسب الأحوال، طبقاً لأحكام القانون المرافق، خلال سنة تبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشر الاشتراطات العامة والخاصة المنصوص عليها بالقانون.

أما بالنسبة للمحال العامة غير المُرخصة والمقامة بعقار أو بجزء من عقار غير مرخص أو مخالف لشروط الترخيص، فتلتزم بتوفيق أوضاعها خلال خمس سنوات، وتُمنح ترخيصاً مؤقتاً لحين انتهاء هذه المدة أو تقنين وضع العقار أيهما أقرب، بشرط السلامة الإنشائية للعقار بموجب تقرير هندسي مُعتمد.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

بينما يستهدف مشروع قانون تنظيم أماكن وساحات انتظار السيارات تحديد القواعد والإجراءات اللازمة لاستغلال الشوارع العامة بشكل منظم وحضاري لائق، وذلك لانتظار المركبات بالشوارع من خلال إنشاء لجنة بكل محافظة وبأجهزة المدن التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتحديد أماكن الانتظار لمنع الانتظار العشوائي على جانبي الطرق والوقوف المزدوج الذى يؤدى إلى ازدحام واختناق مروري، وتحديد اختصاصات اللجنة لتحديد ماكن وأوقات انتظار المركبات وإعداد كراسات الشروط الخاصة بحق استغلال أماكن الانتظار.

كما يستهدف تحديد الضوابط والاشتراطات للقائمين على تنظيم انتظار المركبات (شركات أو أفراد)، واستوجب لمزاولة هذا النشاط ضرورة الحصول على رخصة من الجهة الإدارية ويتم تحديد مقابل الانتظار وفقا لطبيعة الموقع الجغرافي ومساحة أماكن الانتظار المحددة سلفا من الوحدات المحلية وأجهزة المدن التابعة للمجتمعات العمرانية الجديدة، وبهذا يساعد على دمج نشاط مزاولة تنظيم ساحات الانتظار بدون ترخيص في الاقتصاد الرسمي من خلال ترخيصه، وإدخال موارد مالية للخزانة العامة للدولة، من خلال تحصيل الضرائب والرسوم الخاصة بالتراخيص.

وتتمثل أهمية هذا المشروع بقانون، في أنه ينظم انتظار المركبات وأحكام الرقابة عليه وتقنين أوضاعها لتعمل في إطار منضبط، كما يهدف المشروع إلى إتاحة فرص عمل للشركات والأفراد وخلق آفاق جديدة للاستثمار في هذا المجال وزيادة موارد الوحدات المحلية وأجهزة المدن تعزيزا للامركزية المالية والإدارية التي نص عليها الدستور في المادة رقم ١٧٦، وينص مشروع القانون، على أنه لا يجوز مزاولة نشاط تنظيم انتظار المركبات بالأماكن الخاضعة لأحكام هذا القانون قبل الحصول على رخصة مزاولة هذا النشاط وفقاً لأحكامه.

أما مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي وافق عليه مجلس النواب، يتضمن تنظيماً جديداً لتنمية المشرعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الصغر، وتيسيرات إتاحة التمويل، وإعادة تنظيم أولوية الجهات مقدمة التمويل في استيداع حقوقها، وتنظيم حق الانتفاع على العقارات المخصصة لأغراض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأداء المشروعات المتعثرة لمستحقات الخزانة العامة، والحوافز غير الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والحوافز الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وحوافز الشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وموانع التمتع بالحوافز، وتيسير إجراءات بدء التعامل.

كما يتضمن إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء، كما يحدد توفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي.

عند النظر إلى التشريعات التي أصدرتها لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب تعتبر جزء من هذه النظريات منها:

- قانون تراخيص المحال العامة.
- قانون تنظيم انتظار المركبات في الشوارع.
- مشروع قانون تنمية وتشجيع المشروعات المتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر.

الذي أنجزته لجنة المشروعات المتوسطة وناقشه المجلس ووافق عليه، هي مظلة لتحديد الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلي الاقتصاد الرسمي، أيضا مواجهة الدولة للمواقف والأسواق العشوائية، وتعظيم موارد الدولة في المواقف الرسمية منها، كل ذلك يؤدي إلى قدر كبير من التنوع الاقتصادي ودعم الاقتصاد والخزانة العام.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يواجه القطاع غير الرسمي في معظم الدول العديد من المشاكل ومنها مصر بالعديد من التحديات التي قد تحول دون تعزيز دورها الاقتصادي المستهدف وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلى:

- **مشكلة التمويل:** من بين أبرز المشكلات التي تواجه القطاع غير الرسمي في مصر، مشكلة التمويل، حيث تعتبر البنوك تمويل تلك القطاع غير الرسمي مخاطرة مرتفعة خاصة فى ظل عدم امتلاك معظمهم لسجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة لمشروعاتهم.

وجدير بالذكر أن من بين شركات القطاع غير الرسمي (الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية) المسجلة قانونياً في مصر، هناك ٢٢% فقط منهم يحصلون على تمويل من البنوك مع الأخذ في الاعتبار أن ٢٠% من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلة من الأساس.

وبناءاً على تقارير البنك المركزي، فأن ٦٦% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها مشاكل في التعامل مع البنوك تتمثل في ارتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية، ٦١% تتمثل في كثرة الضمانات، ٥٣% في طول الإجراءات وصعوبتها، ٣٧% في كثرة المستندات المطلوبة ويشكو أصحاب القطاع غير الرسمي من المرحلة الطويلة لإعداد المستندات والضمانات اللازمة وصعوبة استخراج التراخيص.

ترصد البنوك نسبة قليلة جداً من أموال الائتمان للمشروعات الصغيرة تصل إلى ٤%.وتم تعديل تلك النسبة في بداية عام ٢٠١٦ بمبادرة من البنك المركزي لرفع هذه النسبة إلى ٢٠% تطبق حتى عام ٢٠٢٢، وأيضاً يدعم البنك المركزي تلك المشروعات بشكل غير مباشر عن طريق إعطاء مزايا معينة للبنوك التى تعطى قروضاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **مشكلة التسويق:** التسويق ويشمل (داخلياً– خارجياُ) غن صعوبة التسويق الداخلي قد تكمن فى صغر حجم السوق، أو انعدام الإمكانية على التسويق بالشكل المناسب، أما بالنسبة إلى التسويق الخارجي أى التصدير إلى الخارج فإنه بلا شك مهم ليست سهلة على الإطلاق وتتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات وكذلك المعلومات حول أذواق المستهلكين فى الخارج ومستويات الأسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا إلى جانب تدنى المستوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغيرة، كذلك عدم القدرة على منافسة المستورد.
- **النظام التأمينى والضريبي غير المحفز:** ترتفع الضرائب لأصحاب الدخول المنخفضة، كذلك تراكمها لعدة سنوات مما يؤدى إلى صعوبة السداد، كذلك ارتفاع رسوم التأمينات.
- **نقص العمالة المدربة:** مما يؤدى على أداء المشروعات الصغيرة بحكم كونها مشروعات كثيفة العمل، كما انها توفر هذا التدريب داخل المشروعات بمثل تكلفة إضافية على أصحاب المشروعات.
- **عدم وجود علاقات قوية مع الشركات الكبرى:** مما يؤدى إلى عدم الاستفادة المتبادلة بين الشركات الكبرى، كذلك المنافسة غير العادلة مع الشركات الكبرى والسلع الاجنبية المنافسة.

دور الدولة في إصدار التشريعات والقوانين لدعم الاقتصاد غير الرسمي: اتخذت الدولة مؤخراً خطوات جادة نحو ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ويشمل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر) نوجزها فيما يلى:

مبادرة الرئيس السيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: أطلق الرئيس عبدالفتاح السيسي، مبادرة تخصيص ٢٠٠ مليار جنية بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منح البنك المركزي ٢٠١٦ مبلغ ٢٠٠ مليار جنية بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٧% للمشروعات المتوسطة لتمويل النشاط الزراعي والصناعي، ١٢%لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة والجديدة وتكنولوجيا المعلومات.

كما تبنى البنك المركزي مبادرة "رواد النيل" بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، يقدم البنك فيها خدمات تطوير الاعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة فى مراحلها المختلفة بدءا من الفكرة حتى النمو إضافة إلى تشجيع الشباب على تبنى ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة.

إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أصدرت الدولة في ٢٠١٧/٤/٢٤ قراراً بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التابع لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية هذه المشروعات، ويأتي ذلك ضمن اهتمام الدولة وتوجهها نحو دعم القطاع الرسمي وتنمية المشروعات (الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر) لتهيئة المناخ لتشجعها للعمل ونشر ثقافة الابداع والابتكار.

يختص الجهاز بوضع السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات وزيادة حجم الاعمال، ووضع الضوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات فى هذا المجال بالإضافة إلى لوضع برامج تنمية قدرات الموارد البشرية وربطها ببرامج متكاملة للتسويق (داخليا– خارجيا)

فى بداية عام ٢٠١٤ وحتى نهاية يناير ٢٠١٨ قام الجهاز بضخ حوالى ٥٠% من إجمالي التمويل الذى قدمه الجهاز طوال فترة عمله منذ ١٩٩٢بملغ حوالى ١٦,٧ مليار جنية، كما قدم الجهاز لحوالي ١٤ ألف و٢٦١ مشروعاً وفرت ٥٧ ألف و ٥٢٩ فرصة عمل محققاً نسبة مستهدف بلغت ١١٤% فى عام ٢٠١٨ بمبلغ ٢,٥ مليار جنية، وفرت حوالى ٢٤٧ ألف و ٥٣٧ فرصة عمل استهدف ١٢٣% لتصل إجمالي المنح التي قدمها الجهاز ٣٢١ مليون لتنفيذ مشروعات البنية الاساسية والتنمية المجتمعية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ضخ الجهاز حوالى ٢,٨ مليار جنية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ تضمن قروضاً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بإجمالي تمويل ٢,٧٦٧ مليار جنية، قامت بتمويل حوالى ١١٠,٨ ألف مشروع ووفرت حوالى ١٤٧,٦ ألف فرصة عمل، وبالنسبة الى التوزيع الجغرافي للتمويل الذى قدمة الجهاز تضمن ٤٥% لمحافظات الوجه القبلي و٣٦% للوجه البحري و١٢% للمناطق الحضرية و٧%للمناطق الحدودية مشيراً إلى أن التوزيع القطاعي تضمن ٦٢% للقطاع التجاري و١٨% للإنتاج الحيواني و١١%للخدمات و٨% للصناعي و١% للمهن الحرة كما بلغت نسبة التمويل للأثاث ٥١% للإناث و ٤٩% للذكور، كما قدم الجهاز ٨٤ فرص تصديرية، تسجيل ٢٠٣٥ مستفيد بسجل الموردين.

مشروع قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر: تم إصدار قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حتى عام ٢٠٢٢الذى يلغى قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، ويختص بالتنفيذ رئيس مجلس الوزراء متضمنا مشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تمارس بدون الحصول على ترخيص بناء أو تشغيل، أو أي ترخيص أو موافقة أخرى تكون لازمة لممارسة النشاط ويصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الجهاز، أعدت لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية، عن حجم الاقتصاد غير الرسمي قدر بحوالي ٤ تريليونات جنية وينص القانون على "ألا تتم المحاسبة الضريبية لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي التى تقدمت بطلب الحصول على ترخيص مؤقت لتوفيق أوضاعها، عن السنوات السابقة لتاريخ تقديم هذا الطلب" لافتاً إلى أن "الترخيص المؤقت الذى يصدر لكل من هذه المشروعات، يحل محل أي موافقات أو إجراءات قانونية أخرى، وتحددت الضريبة المستحقة خلال فترة سريان الترخيص المؤقت، بألف جنية سنوياً لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي، متناهية الصغر، التي يقل حجم اعمالها السنوي عن ٢٥٠ ألف جنية سنوياً،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢٥٠٠ جنية سنوياً للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف جنية سنوياً،٥٠٠٠ سنوياً للمشروعات التى يتراوح عملها من ٥٠٠ ألف إلى مليون جنية دون الحاجة لإمساك دفاتر .بالإضافة إلى "قانون الاجراءات الضريبية الموحد" يعتبر نقلة تشريعية غير مسبوقة، حيث يستهدف دمج وتبسيط ومكينه إجراءات ربط وتحصيل الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، وضريبة الدمغة، وأي ضريبة مماثلة، بحيث تكون الوسائل الإلكترونية معتمدة فى الإثبات الضريبي.

التوصيات

- العمل على سن التشريعات والقوانين المنظمة لعملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
- العمل على تيسير إجراءات الدمج من خلال إضافة الحوافز الضريبية.
- التصدي لعمليات غسل الأموال من خلال إعادة النظر في القوانين الخاصة بمكافحتها، واعداد وتأهيل القائمين عليها.
- وضع استراتيجيات تنموية تعمل على تحقق معدلا تنمو مرتفعة على أن تكون نسبتها أعلى من نسبة معدل الزيادة في السكان والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي وأن تأخذ في
- طياتها معظم الجوانب التي تحقق التنمية الاقتصادية في الأجل القصير وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.
- العمل على إصدار تشريع ضريبي جديد يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد
- الرسمي من خلال تخفيف العبء الضريبي على تلك الأنشطة ويجب أن يتضمن التشريع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- الضريبي الجديد طرق متعددة وميسرة لتسديد المستحق من الضرائب من وقت صدور التشريع وليس بأثر رجعى.
- اهتمام الدولة بأنشطته القطاع غير الرسمي المشروع من خلال توظيف هذه الانشطة فى القطاع الرسمى وتسهيل الاجراءات الحكومية وتقليل القيود الادارية المتعلقة بالتراخيص وخلافه.
- تشديد الرقابة على انشطه القطاع غير الرسمى من خلال تخصيص حملات تفتيشية دورية والاطلاع على الشهادات الصحية بالنسبة لعربات المأكولات واجراءات السلامة والصحة المهنية.
- توصى الباحثة بضرورة التقنين واستحداث التشريعات والقوانين المنظمة لضم القطاع غير الرسمى للقطاع الرسمى.

بحوث مقترحة

استكمال للمسرة العلمية اقترح الباحث إجراء عدد من البحوث الهدف منها القاء الضوء على مستقبل التخطيط الاقتصادي والتنموي للنهوض بالاقتصاد:

- دور الدولة فى رفع كفاءة العنصر البشرى وتنمية مهاراته لتحسين مستوى الانتاج.
- اثر ضم القطاع غير الرسمى الى القطاع الرسمى.
- دور وزارة التجارة والصناعة فى توفير فرص عمل مطابقة لاحتياجات السوق المحلى.

المراجع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

اسلام محمد محمد شاهين (٢٠٢٠) دور السياسات الاقتصادية فى تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع–التحديات)، رسالة دكتوراه، المعهد العالى للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الادارة بطنطا، ٢٠٢٠.

الأسرج ،حسين عبدالمطلب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية فى الدول العربية ,سلسلة دراسات استراتيجية، ٢٠٠٩,العدد ١٤٠.

الأسرج ,حسين عبد المطلب، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

الهيئة العامة للاستعلامات: رئيس الوزراء: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية، الثلاثاء، ٢٥ إبريل ٢٠١٧، متاح على الرابطhttp://sis.gov.eg/?lang=a

بودلال، على "الاقتصاد الخفي والنمو فى البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية مجلة علوم الانسانية، جامعة ابى بكر، الجزائر،٢٠٠٨.

تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل إقصاد المعرفة،٢٠٠٧،الملتقى الدولي، المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،الجزائر.

تقارير رئاسة مجلس الوزراء٢٠٢٢.

تقرير لجنة الشئون الإدارية بمجلس النواب٢٠٢١.

تقرير اللجنة المحلية ٢٠٢٢.

تقرير مجلس النواب ٢٠٢٢

تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

شهاب، شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٣.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية في الدول العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات، ٢٠٠٩، العدد ١٤٠.

حيان، سلمان، اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٦.

رباب سيد عبدالجواد محمد (٢٠٢٠): أوضاع المرآه في العمل غير الرسمي وأسبابه وأثاره، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠.

سحر كريم كاطع (٢٠١٧): دور الاقتصاد غير الرسمى فى خطط التنمية المستدامة مع الاشارة الى تجربة مصر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٧.

هدى الامير محمد محمد درويش (٢٠١٩)دور الممارسات والافكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي، رسالة دكتوراه كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

كمال المنصوري (٢٠١٦) الاقتصاد غير الرسمي نظرياته ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد الرسمي ,رسالة دكتوراه، جامعة بكسرة، الجزائر (٢٠١٦).

مركز الاهرام للدراسات الاقتصادية ،٢٠٢١.

مريم عدلى،قابيل يستعرض جهود الوزارة لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠١٧،جريدة وطنى،٢٠١٨، متاح على الرابط .

Abdoulie Sallah (2015): Re-reding the narrative of the informal economy in the context of economy development in sub-Saharan Africa,Coventry Business School,University of Coventry,UK,2015.

Amr A.Bary,SMEs Sector:Akey Driver to the Egyptian economic Development,Munich personal RepEc Archive (MPRA) Research paper,Germany:MPRA,19february 2019.p8.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Jeremy Morris(2019): The Informal Economy And Post – Socialism:Imbricated perspectives On Labor,the state,and social embeddedness,Aarhus University2019.

JoseApedrosa-Garcia e.al,An Analysis of Access to Finance by micro ksmall and Medium Enterprises (MSMEs)in Egypt,technical,4,economic and social commission for western Asia (ESCWA),NEW YORK:United Nations 2014.

Silive Asna Prestianawati (2021): Informal Financing debt traps :are the Unsustainable in development goals met in emerging economies 2021.

The Euro-Mediterranean Network for economic studies pp8

https://www.wataninet.com/2018/01/%D9%82%D8%A7D8%D9%8A%D9%84-%D98A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%

.https://www.wataninet.com/2018/01/%D9%82%D8%A7D8%D9%8A%D9%84-%D98A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B9%D8%B1%D8%B6%–

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE INFORMAL ECONOMY AND STRATEGIES OF ITS INTEGRATION WITHIN THE FORMAL ECONOMY IN LIGHT OF THE REQUIREMENTS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AN APPLIED COMPARATIVE STUDY

Rehab A. A. El-Gebaly[(1)];Safwat A. Awdallah[(2)];Atef A. Hasan[(2)] and Noha M. Abd El-Salam[(3)]

1) Post graduate student at Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University

ABSTRACT

The present study drives at exposing the importance of the informal economy in supporting and developing the formal economy and consequently, pushing the wheel of both sustainable and economic development plans alike. Some estimations indicate that the size of the informal sector in the economies of developing countries represents a high percentage ranging between 30-70% of the gross national product of the states; which means that a large proportion of economic activities are to be operated with less efficiency and less effectiveness than the demanded standards. Added to that, the means of integrate this informal economy within the formal one; highlighting also the positive and negative aspects of the informal economy and its role in sustainable development plans and extrapolating the religious and legislative aspect in the legitimacy of profits and business of the informal economy. Classical people believe that the capitalist system can achieve full employment of 100% of employment and that any defect in the system the economic

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

situation due to wars or demonstrations will be automatically adjusted in the case of full employment. Several states of the world suffer from a specific phenomenon that threatens their economics, being represented in the informal economy . this type of economics cannot be underestimated; since it represents about 40% of the total local product. This is because of the acceleration of its development rates. The problem is crystallized in that the data and information that reflect the Egyptian economy's status, are inaccurate, because of Egypt's loss of a great portion of its effective economy, namely, the informal economy which is not registered for tax and doesn't exist under the umbrella of the state's legislations and laws. Consequently, the data and statistics of the state are inaccurate. The researchers count on two integrated methods in preparing the current study, the descriptive inductive method and the deductive method, as it is necessary to connect the intellectual framework to the practical reality which demonstrates its applicability in the study framework.

Keywords: Informal economy – formal economy – sustainable development – strategies.